أكدت أن مكافآت «الكويتية للاستثمار» تجاوزت الحد الأقصى

«الميزانيات»: 288 مليون دينار هدراً للمال العام في «المشروعات السياحية»

ناقشت لجنة الميزانيات والحساب الختامي ملاحظات ديوان المحاسبة على الشركة الكويتية للاستثمار وشركة المشروعات السياحية الواردة في تقريره للسنة المالية 2016/2017.

وفي هذا الإطار ناقشت اللجنة تقرير الديوان عن التحقيق في سجلات المشروعات السياحية واستثماراتها والعقود المبرمة مع المستثمرين ومدى مطابقتها قوانين الدولة وحالات التعدي على أملاك الدولة والضرر الذي لحق بالمال العام.

وقال رئيس اللجنة النائب عدنان عبد الصمد في بيان صحفي إنه فيما يتعلق بالشركة الكويتية للاستثمار فقد تبين للجنة ضرورة تفعيل إدارة التدقيق الداخلي لديها لتقوم بمهامها لتلافي ملاحظات الديوان المسجلة بهذا الشأن خاصة وأنها تتعاقد هي وأحد المكاتب الاستشارية وفقا للقوانين الملزمة بذلك من قبل الهيئة العامة للاستثمار.

وأضاف عبد الصمد أن اللجنة شددت على ضرورة حسم تباين الآراء ما بين الديوان وما بين الشركة حول تجاوز قيمة المكافآت المصروفة لأعضاء مجلس الإدارة خاصة أنه قد سبق للجنة مناقشة مثل ذلك الأمر

■ «المحاسبة» أبدى اعتراضه على سلوك الشركة في عدم تمكينه من أداء مهامه الرقابية وفق قانون إنشائه

لأكثر من شركة من الشركات التابعة لهيئة الاستثمار.

وأوضح أن التجاوز في صرف تلك المكافآت للشركة الكويتية للاستثمار زاد عن الحد الأقصى المحدد بنسبة 10 ٪ من صافي الربح بعد الاستقطاعات وفقا لما نص عليه قانون الشركات بمبلغ 27.529 دينار.

وقال عبد الصمد إنه فيما يخص ملاحظات ديوان المحاسبة على شركة المشروعات السياحية فقد تبين الاختلاف في وجهات النظر ما بين الشركة والديوان في تطبيق بعض القوانين ومدى خضوع الشركة لها حيث أبدى الديوان اعتراضه على سلوك الشركة في عدم تمكينه من أداء مهامه الرقابية وفق قانون إنشائه.

وأضاف أن اللجنة شددت على ضرورة حسم ذلك الخلاف لحماية المال العام خاصة وان المسؤول الأول هو مجلس الوزراء كونه رأس الجهاز التنفيذي للدولة وكذلك وزير المالية حيث إن قرارات مجلس الوزراء وفتاوى إدارة الفتوى والتشريع أتت متناقضة حول هذا الخلاف.

وأوضح أن هذا التناقض أدى الى صدور قرارات من مجلس الوزراء أفاد بها الديوان في تقريره الوارد للجنة بهدرها للمال العام بمبلغ 288 مليون

اجتماع لجنة الميزانيات

■ الكثير من العقود المبرمة والتي تفوق قيمتها 1.8 مليون دينار ذات رؤية غير واضحة ما يعيق تنفيذها

■ «المشروعات» تتعاقد مباشرة والأطراف ذات الصلة رغم أنها تنوب عن وزارة المالية في إدارة المرافق

■ إعادة تقييم سعر المتر الإيجاري لعدد من مرافق الواجهة البحرية والبلاجات ووضع ضوابط لها

دينار وهو أمر رأته اللجنة من الأهمية بمكان بحيث تدرس بحثه في اجتماع مستقل بحضور سمو رئيس الوزراء.

وأشار إلى أن كثيرًا من الجهات الحكومية تجد مجلس الوزراء نصيرًا لها في كثير من المواضيع المتعارض عليها من قبل الديوان وهو ما يجدر التوقف عنه.

وقال عبد الصمد إنه قد تبين للجنة أن شركة المشروعات السياحية تتعاقد مباشرة والأطراف ذات الصلة رغم أنها تنوب عن وزارة المالية في إدارة المرافق السياحية دون علم كل من وزارة المالية والهيئة العامة للاستثمار كونها شركة تابعة لها ما أبدى اعتراض الديوان على هذه الآلية.

واشار إلى أن اللجنة بينت انه سبق أن ناقشت ما ورد في تكليف الديوان بالتحقيق في السجلات السياحية واستثمارات العقود المبرمة ومدى تطابقها والقانون حيث إنها تمثل قضية تسببت في إهدار المال العام.

وذكر عبد الصمد أن اللجنة ناقشت ملاحظات الديوان حول ضرورة إعادة تقييم سعر المتر الإيجاري لعدد من مرافق الواجهة البحرية والبلاجات ووضع ضوابط لها كما أن الكثير من العقود المبرمة والتي تفوق قيمتها 1.8 مليون دينار ذات رؤية غير واضحة ما يعيق تنفيذها وفق إفادة الديوان مع عدم قيام الشركة بإعداد الدراسات المسبقة لدى حاجتها لإبرام العديد من العقود والذي استندت الشركة على لجنة متابعة قرارات مجلس الوزراء التي طلبت الاستعجال بإبرام العقود.

وأشار إلى إفادة الديوان بقيام الشركة بتعيينات عشوائية دون إعلان عن تلك الوظائف بالمخالفة لقانون دعم العمالة الكويتية وتشجيعها للعمل في الجهات الحكومية ما يمكن تغطية ما قد يصرف على العقود الاستشارية واستبدالها بطاقات وطنية خاصة أن تلك العقود شابها بعض الملاحظات.

مطالباً بالحصول على نسخة من كتب إغلاق جمعية الثقلين

عاشور: مصداقية الصبيح على المحك

■ تناقضات وزيرة الشؤون تضع النواب أمام مسؤولية كبيرة في جلسة الغد

قال النائب صالح عاشور إن تناقضات وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل وزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية هند الصبيح تضع النواب أمام مسؤولية كبيرة في جلسة الخميس المقبل.

وأضاف عاشور في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة «بعد أن ظهر إفلاس الوزيرة جليا بكل محاور الاستجواب ركزت على موضوع جمعية الثقلين لغاية في نفس يعقوب» وجت تحللها عمتها».

وأوضح عاشور ان مصداقيته ومصداقية الوزيرة على المحك مؤكدا عدم صحة الحصول على قرض من بنك ولا من افراد وتساءل «قرض الـ ١٠٠ الف «وين راحوا»؟

وزاد متسائلا « هل يقبل النواب بهذه المهزلة؟، فالشعب الكويتي يراقبكم وكل واحد يتحمل مسؤوليته».

ووجه عاشور رسالة إلى الحكومة قائلا « لا تعتقدون ان القضية ستنتهي في جلسة يوم الخميس والسمعة ليست بالشيء الهين وإن غدا لناظره قريب

ومن جهة اخرى وجه النائب صالح عاشور سؤالا إلى وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل هند الصبيح عن كتب وزارات الخارجية والداخلية والأوقاف التي طالبت بإغلاق جمعية الثقلين.

عاشور متحدثا بالمركز الاعلامي

■ هل يقبل النواب بهذه المهزلة ؟.. الشعب الكويتي يراقب وكل واحد يتحمل مسؤوليته

ونص السؤال على ما يلي:

أفادت الوزيرة في الاستجواب المقدم لها من قبلنا عن أسباب حل جمعية الثقلين الاجتماعية الخيرية بأن هناك كتبًا وتوصيات من وزارة الخارجية ووزارة الداخلية ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية والبنك المركزي بإغلاق الجمعية.

لذا يرجى إفادتي بالآتي:

1 – هل أبلغت جمعية الثقلين الاجتماعية الخيرية بفحوى هذه الكتب للإجابة والرد عليها؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب يرجى تزويدي بما بلغت إبلاغها.

2 – هل أجري تحقيق مع جمعية الثقلين الاجتماعية الخيرية بعد إرسال هذه الكتب لوزارة الشؤون الاجتماعية بحسب ما أفادت الوزيرة في الاستجواب؟ مع تزويدي باسم من أجري التحقيق معه، ومكان التحقيق وتاريخه ونسخة من محضر التحقيق.

3 – نسخة من جميع الكتب المرسلة من الجهات المذكورة أعلاه حول ما يتعلق بجمعية الثقلين الاجتماعية الخيرية

■ إفلاس الوزيرة بكل محاور الاستجواب جعلها تركز على موضوع الجمعية

شدد على ضرورة طرد العزاب من المنطقة

الدوسري يطالب بسرعة استكمال الخدمات والمرافق في «الوفرة السكنية»

أعلن النائب ناصر الدوسري عن تقديمه اقتراحا برغبة لاستعجال استكمال وبناء الخدمات الحيوية في منطقة الوفرة السكنية من مستوصف وجمعية ومحطة وقود وطرد العزاب من المنطقة.

ونص الاقتراح على ما يلي:

لما كانت منطقة الوفرة السكنية (مشروع توسعة منطقة الوفرة) تعاني من عدم استكمال وتشغيل الخدمات العامة بها، فالمنطقة من المناطق البعيدة التي يجب ان يكون بها أساسيات للحياة الكريمة التي كفلها الدستور واهمها الخدمات التعليمية والصحية والأمنية ونظرا لأن المنطقة لا تزال غير صالحة للسكن حيث لم يتم استكمال وبناء الخدمات الحيوية بشكل كامل.

لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي :

1 – الاستمرار في صرف بدل الإيجار لأهالي منطقة الوفرة السكنية لحين اكمال الخدمات العامة فيها.

2 – أنشاء محطة للوقود وتزويدها بجميع الخدمات.

3– فصل جمعية الوفرة عن جمعية الوفرة الزراعية.

4 – الاستعجال بتسليم جميع الخدمات من مستوصف ومدارس للجهات المختصة وان يعمل المستوصف لمدة ٢٤ ساعة وطوال ايام الاسبوع.

5–الاستعجال في بدء أنشاء سوق مركزي ومراكز الخدمة ومجمعات تجارية.

6 – اقامة منتزه ترفيهي يكون متنفسا لسكان المنطق.

7 – اتخاذ الاجراءات اللازمة لطرد العزاب من منطقة الوفرة السكنية ومنع الايجار لهم، حيث يوجد أكثر من 3000 عامل وأغلبهم من مخالفي قانون الإقامة ما يسبب ذلك عدم الإحساس بالأمان لسكان المنطقة.

8 – الاستعجال في تشغيل المحطات الرئيسة للكهرباء والماء.

ناصر الدوسري

طالب بالعودة إلى النظام السابق

حماد: لائحة الامتحانات الجديدة مجحفة ويجب إلغاؤها

طالب النائب سعدون العتيبي وزير التربية وزير التعليم العالي د.حامد العازمي بسرعة وقف العمل بلائحة الامتحانات الجديدة مشيرا إلى انها مجحفة وغير مدروسة وغير عادلة وستتسبب في ضياع عام دراسي كامل من الطلاب حيث نصت على حرمان الطالب الذي يمارس الغش في احدى المواد من درجاته في باقي المواد واعتبرته بذلك راسبا في جميع المواد.

وأكد حماد في تصريح صحافي ان هذا اللائحة تخالف القانون لشمولها وتعميمها على المقررات الدراسية كافة حتى المواد التي سبق للطالب اجتيازها من قبل ومن المفترض ان يتم حرمان الطالب فقط من المادة التي مارس الغش بها كما هو متبع في جميع دول العالم مع اتاحة الفرصة له لتقديمها في الدور الثاني ، وليس حرمانه من عام دراسي كامل بسبب مادة واحدة .

وأضاف انه يجب سرعة وقف العمل بتلك اللائحة بشكل عاجل والعودة إلى النظام السابق وحتى لا يضطر الطلاب الى اللجوء للقضاء لإنصافهم وتعويضهم عما لحق بهم من أضرار وضياع لمستقبلهم نتيجة العمل بتلك اللائحة.

سعدون حماد

ممن لم يشملهم القانون

المطيري: سأقترح قانوناً لتوفير سكن ملائم لـ «من باع بيته» من محدودي الدخل

استغرب النائب ماجد المطيري عدم إدراج من باع بيته من أصحاب الدخل المحدود في القانون الذي أقر أخيرًا والذي اقتصر على أصحاب القسائم.

وقال المطيري في تصريح صحافي إن هؤلاء المواطنين تعرضوا للظلم واكتووا بنار الإيجارات الحارق التي التهمت مرتباتهم رغم انهم أجبروا على بيع بيوتهم بسبب فوائد القروض التي تراكمت عليهم.

وأعلن انه سيتقدم باقتراح بقانون لتوفير سكن ملائم لمن باع بيته من أصحاب الدخل المحدود الذين لم يشملهم القانون معتبرًا انهم أجبروا على بيع بيوتهم خشية السجن بسبب تراكم الديون من فوائد القروض.

وأضاف المطيري أن العوز وثقل الدين لدى العديد من الأسر يحتم التحرك لتوفير مساكن بسبب الإيجارات التي أرهقتهم، مشددًا على ضرورة إيجاد حل فوري لمعاناة هؤلاء المواطنين على مدى السنوات الماضية.

■ هؤلاء المواطنين تعرضوا للظلم واكتووا بنار الإيجارات الحارقة التي التهمت مرتباتهم

■ العوز وثقل الدين لدى العديد من الأسر يحتم التحرك لتوفير مساكن بسبب الإيجارات التي أرهقتهم

ماجد المطيري